الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

البعثة الدائمة للجزائر
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية بسويسرا

MISSION PERMANENTE D'ALGERIE
AUPRES DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE ET DES ORGANISATIONS
INTERNATIONALES EN SUISSE

الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية

بيان الوفد الجزائري خلال

النقاش العام

جنيف، 15 ماي 2023

السيد الرئيس.

يرحب وفد بلادي بعقد الدورة الرابعة والعشرين للفريق العمل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، ويهنئ سعادة السفير زامير أكرم على إعادة انتخابه رئيسًا - مقررًا للدورة، ويقدر جهوده في توجيه عمل المجموعة بكفاءة. كما يشكر وفد بلادي مكتب المفوض السامي على دعمه المستمر والتزامه بإعمال الحق في التنمية، ويرحب بالعمل الذي قام به المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وآلية الخبراء بشأن الحق في التنمية، ونشجع على التعاون بين هذه الأطراف لتحقيق هذا الهدف المشترك.
إن الاعتراف الكامل بالحق في التنمية يقوم أساسا على إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة تعزز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتسهم في التقاسم العادل والمنصف لثمار الازدهار وتقدم البشرية، ونجدد دعمنا لوضع الصك القانوني الدولي الملزم محل النقاش بشأن الحق في التنمية، والذي من شأنه أن يساهم في تحديد الحقوق و الالتزامات لجميع أصحاب المصلحة في سعيها لإعمال هذا الحق، لاسيما في ضوء التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية غير المسبوقة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، والوباء العالمي، والأزمة المالية العالمية، والتطورات الجيوسياسية ، مما عمق على الأرض من اتساع نطاق عدم المساواة والفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة الطاقة والهجرة غير الشرعية واستمرار ظاهرة اللجوء طويل الأمد .

السيد الرئيس،

يتزامن انعقاد هذه الدورة مع إحياء الذكرى المزدوجة الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وتعد هاتين المناسبتين بمثابة تذكير لترجمة المثل العليا المتوخاة في هذين الإعلانين، وبالخصوص أن الحق في التنمية هو حق أساسي عالمي غير قابل للتصرف ويترابط مع بقية الحقوق التي يتوقف إعمالها الفعال- أي هذه الحقوق- على تنفيذ الحق في التنمية. لذلك من المهم أن يحض هذا الحق بنفس الاهتمام الذي تحظى به حقوق الإنسان الأخرى.

ويجب على المجتمع الدولي كذلك، أن يضاعف جهوده لإزالة العقبات التي تقف في طريق الاعتراف القانوني بهذا الحق الأساسي حتى يصبح حقيقة واقعة في كل مكان في العالم، وفي هذا الإطار، فإن الاحتلال يشكل أحد العقبات الخطيرة للتمتع بهذا الحق، وفق ما نص عليه الإعلان العالمي للحق في التنمية في مادته الأولى، إلى أن حق الإنسان في التنمية ينطوي على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، والذي يشمل إعمال حقها غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

من جهة أخرى، فإن عبء عدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية يعيق جهود التنمية بشكل كبير ويقوض الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، لاسيما بالحد من قدرة الدول النامية على حشد

مواردها في أوقات الأزمات وإفراطها في الضغط على الموارد المحدودة لديها، بما يؤثر بشكل كبير على سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة والقدرة على تعبئة الموارد المحلية.

السيد الرئيس

بالنسبة لبلادي، فقد انتهجت الجزائر سياسات تنموية جعلتها تحتل في المركز الأول مغاربيا والثالثة افريقيا في تقرير التنمية البشرية 2022، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعكس هذا المستوى من التقدم بشكل خاص نجاعة نمط الحكامة الوطني الذي يتسم بالصرامة والشفافية والممارسة الكاملة للحقوق والحريات والإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي ودعم السياسة الاجتماعية من أجل إطار معيشي أفضل وشامل تعود فوائده بخاصة على الفئات المحتاجة والضعيفة والمواطنين ذوي الدخل المتدني. كما حققت الجزائر تطورات معتبرة في مجال تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد قدمت بنيويورك أمام المنتدى السياسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرها الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هذا ويتطلع وفد بلادي إلى المساهمة بفعالية خلال مناقشة المسودة الثالثة من هذا الصك.

شكرا السيد الرئيس